انعكاسات الأزمة المالية على مؤشرات أسعار الأسهم في سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة (2005-2015).

د. دردوري لحسن• & د. لقليطي الاخضر••

الملخص

يترتب عن الأزمات المالية افلاسات وخسائر العديد من المؤسسات في العالم، حيث تشمل آثارها وانعكاساتها القطاعين المالي والحقيقي ما يؤدي بالدخول في ركود، ومن جهة أخرى وكنتيجة للتشابك والترابط ما بين الأسواق الرأسمالية الدولية أدت الأزمات إلى عدم التأثير على سوق مالي لدولة واحدة فحسب بل أصبحت تؤثر على معظم الأسواق المالية في العالم، الأمر الذي يتضح من خلال تتبع التراجع الحاد في المؤشرات وانخفاض أحجام التداول والإصدارات ما يؤدي بخروج المستثمرين ونقص الكفاءة في السوق المالي.

Summary

As a result of the crises and losses of many institutions in the world, their effects and repercussions include the financial and real sectors leading to stagnation. On the other hand, as a result of the interdependence and interdependence of the international capital markets, crises have not only affected the financial market of one country, Most of the world's financial markets, as evidenced by tracking the sharp decline in indices and the decline in volumes and issuances, leading to the exit of investors and inefficiency in the financial market.

• أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة .
•• أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.

تمهيد:

تؤدي أسواق رأس المال دور جد مهم، في أداء دور كبيرا بين الفئات التي لديها فوائض مالية والتي تبحث عن مجالات لاستثمار فوائضها، وبين فئات العجز المالي التي تبحث بدورها عن التمويل وبشروط جيدة، كما أن هذه الأسواق تتوفر على منتجات متنوعة من أسهم وسندات بمختلف أنواعها وأدوات مستحدثة كالمشتقات والأوراق المهجنة، تسمح للمستثمرين تنويع محافظهم المالية، كما أنها تسمح لأصحاب هذه الأوراق من الحصول على السيولة في أي وقت، وذلك ببيعها على مستوى السوق الثانوي فهي بهذا تؤدي دورا جد مهم في الحياة الاقتصادية، مما يجعل وجودها في أي اقتصاد ضروري، لهذا تسعى كل دولة لتوفير البيئة الملائمة لها إذ لا يمكن لهذا النوع من الأسواق أن يتطور إلا إذا توفر الجو المناسب، والازمات المالية من ابرز العوامل المؤثرة على الأسواق المالية بحيث يترتب عليها افلاسات وخسائر العديد من المؤسسات في العالم، حيث تشمل آثارها وانعكاساتها القطاعين المالي والحقيقي ما يؤدي بالدخول في ركود، ومن جهة أخرى وكنتيجة للتشابك والترابط ما بين الأسواق الرأسمالية الدولية أدت الأزمات إلى عدم التأثير على سوق مالي لدولة واحدة فحسب بل أصبحت تؤثر على معظم الأسواق المالية في العالم، الأمر الذي يتضح من خلال تتبع التراجع الحاد في المؤشرات وانخفاض أحجام التداول والاصدارات ما يؤدي بخروج المستثمرين ونقص الكفاءة في السوق المالي.

ويعتبر سوق الدوحة للأوراق المالية من ابرز الاسواق المالية الخليجية والذي لم يسلم من انعكاسات الأزمة المالية العالمية على هذا السوق باعتباره أحد أهم الأسواق المالية العربية، وبما أن أزمة الرهن العقاري أو الأزمة المالية العالمية كانت انعكاساتها واسعة النطاق خاصة على الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة إلا أنها طالت أيضا الأسواق المالية العربية والتي كانت عرضة لمثل هذه الانعكاسات, ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي انعكاسات الأزمة المالية العالمية على سوق الدوحة للأوراق المالية؟

و من اجل الإجابة عن الإشكالية سيتم توضيح أداء سوق الدوحة للأوراق المالية قبل الأزمة المالية وابراز التغيرات التي شهدها أثناء الأزمة وبعدها وهذا من خلال تحليل بعض مؤشرات الأسعار به، فهو يقيس المستوى العام لأسعار الأسهم المتداولة، حيث يسجل تراجعا وانخفاضا في حالة الأزمات المالية ذلك لتأثيرها على الأسعار وقيم أسهم الشركات المدرجة فيه، وسيتم التطرق إلى تحليل مؤشرات أسعار الأسهم خلال ثلاث فترات: قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من القوانين الصادرة والمتعلقة به وعلى تقارير ونشرات التداول السنوية وتقارير صندوق النقد العربي، وذلك وفقا للمحاور التالية:

المحور الاول: الأوراق المالية المتداولة في سوق الدوحة

المحور الثاني: مؤشرات أسعار الأسهم لسوق الدوحة قبل الأزمة المالية خلال الفترة (2005- 2007)

المحور الثالث: مؤشرات أسعار الأسهم لسوق الدوحة للأوراق المالية أثناء الأزمة (2008- 2012)

المحور الرابع: مؤشرات أسعار الأسهم لسوق الدوحة للأوراق المالية بعد الأزمة المالية (2013-2015)

I. الأوراق المالية في سوق الدوحة

سيتم التطرق في هذا المحور إلى كل ما يتعلق بالأوراق المالية في سوق الدوحة وذلك بتوضيح الاصدار والإدراج وقيد وقبول الأوراق المالية إلى جانب التعاملات والخدمات بها.

1. الأوراق المالية المتداولة في سوق الدوحة

الأوراق المالية المرخص بإدراجها من الهيئة، والمقبولة للتداول بالبورصة، وتشمل أي أداة مالية قابلة للتحويل ومقبولة للتداول في البورصة مثل الأسهم، وشهادات الإيداع المتعلقة بالأسهم، وسندات الدين والأوراق المالية الأخرى المشابهة لها، وصكوك الشراء اللاحق للأسهم، والأوراق المالية الأخرى التي تخوّل مالكها الحصول على أي من الأوراق المالية أو سلة الأوراق المالية، أو مبلغاً من النقد يتم تحديده بالسعر المستقبلي لأي من الأوراق المالية، أو وحدات ضمان تعهدات الاستثمار الجماعي، أو المشاركة في الأدوات الاستثمارية الأخرى، وأي أوراق مالية أخرى خاضعة للقانون الواجب التطبيق والتي تعتبرها البورصة مؤهلة للتداول في البورصة[1].

– الأوراق المالية المتداولة في السوق هي الأسهم وسندات شركات المساهمة القطرية، والسندات والأذونات التي تصدرها الحكومة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة القطرية، أوأية أوراق مالية أخرى يتم الترخيص بتداولها (كأسهم وسندات الشركات الأجنبية المرخص لها بالتداول في السوق)[2].

2. إدراج وإصدار الأوراق المالية

يتشكل قسم الإدراج وإصدار الأوراق المالية ويتولى القيام بالواجبات والمهام الآتية[3]:

1–حث الشركات القائمة أو حديثة التأسيس بشأن تقديم طلب إدراج أوراقها المالية على لوائح السوق.

2– التأكد من أن الشركات التي تريد إدراج أوراقها المالية على لوائح السوق قد قامت بتزويد السوق بجميع الوثائق المطلوبة بما في ذلك:

أ– نسخة عن عقد التأسيس والنظام الداخلي للشركة.

ب– كشف تفصيلي حديث بأسماء المساهمين وجنسياتهم ونسبة ملكية كل منهم وعدد الأسهم التيملكها.

جـ– نموذج عن شهادة الأسهم.

د– أسماء كل من رئيس وأعضاء لجنة السوق القائم وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم في الشركة مع تحديد عدد أسهم العضوية.

هـ– أسماء كل من مدير عام الشركة ونائبه ومدراء الإدارات وعدد الأسهم التي يملكها في الشركة كل منهم.

3– جمع وتحديث وحفظ الوثائق والمستندات والبيانات المتعلقة بالشركات الأعضاء في ملفات خاصة بكل منها بما في ذلك المعلومات والبيانات المالية والإحصائية وأية معلومات عن تاريخ هذه الشركات والتطورات المستجدة على أوضاعها المالية والإدارية.

4–متابعة نسب مساهمة الرعايا العرب والأجانب في الشركات المدرجة، إذا ما وجدوا.

5-متابعة وحث الشركات الموقوف تداول أسهمها والطلب منها إعادة إدراج أوراقها المالية في السوق في حال زوال أسباب إيقافها.

6-الإشراف على تسديد الشركات لجميع رسوم الإدراج المتوجبة على أوراقها المالية المدرجة على لوائح السوق وفقاً لقانون السوق واللوائح والتعليمات الصادرة بمقتضاها.

7-تحليل وتدقيق شمولية المعلومات الواردة في نشرات الإصدار المعدة من قبل الشركات المساهمة عند طرحها أسهما من خلال اكتتاب عام أو خاص، وعمل التوصيات اللازمة حولها.

8-إبداء الرأي والمصادقة على صيغة إعلان الطرح المعد للنشر من قبل الشركة الطارحة والصيغ التي ممكن أن ترد فيه.

9- تحديث وتحليل وحفظ سجل خاص بطروحات الأسهم يتم فيه إثبات المعلومات الأساسية والرئيسية عن الأوراق المطروحة وعن الشركة الطارحة.

10-التنسيق بين الشركات وإدارة التسجيل المركزي وإدارة الحاسب الآلي لتنظيم عمليات الاكتتاب وإدخال نتائج التخصيص النهائية إلى النظام وفي حالات توزيع الأرباح السهمية أو تجزئة وتجميع الأسهم.

3. قيد وقبول الأوراق المالية

- يجب على كل شركة مساهمة قطرية قائمة أن تطلب بكتاب رسمي قيد أسهمها للتداول في السوق شريطة أن تكون قد نشرت ميزانيات (آخر ثلاث سنوات) أو أقل حسب عمر الشركة؛

- يجب على كل شركة مساهمة حديثة التأسيس وقطرية الجنسية يبلغ رأسمالها المدفوع (10,000,000) عشرة ملايين ريال قطري، على الأقل، أن تطلب بكتاب رسمي قيد أسهمها للتداول في السوق خلال شهر من تاريخ تأسيس الشركة نهائياً من قبل الجمعية العامة التأسيسية[4].

- يتم قيد الأوراق المالية، لشركة المساهمة القائمة في السوق، بناء على توافر الشروط التالية:

1- ألا يقل عدد المساهمين عن (100) مئة مساهم؛

2- ألا يملك أحد المساهمين ما يزيد عن الحد الأقصى المسموح به، من رأس مال الشركة، وفقاً لعقد التأسيس والنظام الأساسي، فيما عدا الشركات التي تساهم الحكومة فيها أو المؤسسات العامة؛

3- تسديد (50%) من قيمة الأسهم الأسمية على الأقل؛

4- أن تقدم الشركة التقرير السنوي الذي يظهر الميزانية العامة كما هي في نهاية سنتها المالية التي تسبق طلب القيد وكذلك الحسابات الختامية الأخرى، وتقرير مدقق الحسابات والبيانات الإيضاحية المتعلقة بتلك السنة، على أن تلتزم الشركة بنشر هذه البيانات في صحيفتين يوميتين باللغة العربية، وتقديم البيانات المالية التي تغطي الفترة من بداية السنة المالية حتى نهاية الشهر الذي يسبق تاريخ تقديم طلب القيد؛

5- ألا ينطبق على الشركة أيّ من حالات شطب القيد للشركات المقيدة أوراقها في السوق؛

6- التأكد من مدى جاهزية قسم المساهمين في الشركة وقدرته على تنظيم عملية نقل الملكية حيث يتوافر نظام يفي بالغرض المطلوب؛

– وعلى الشركة تقديم طلب القيد مرفقاً به جميع البيانات والمعلومات المطلوبة إلى السوق للدراسة والعرض على اللجنة لاتخاذ اللازم بشأنه؛

– يتم قيد الأوراق المالية، لشركة المساهمة حديثة التأسيس، في السوق، بناء على توافر الشروط التالية[5]:

1– أن لا يقل عدد المكتتبين عن (100) مائة مكتتب.

2– أن لا يملك أحد المكتتبين ما يزيد عن الحد الأقصى المسموح به، من رأس مال الشركة، وفقاً لعقد التأسيس والنظام الأساسي، فيما عدا الشركات التي تساهم الحكومة فيها أو المؤسسات العامة.

3– تسديد (50%) من قيمة الأسهم الأسمية على الأقل.

4– أن لا ينطبق على الشركة أيّ من حالات شطب القيد للشركات المقيدة أوراقها في السوق.

5– التأكد من مدى جاهزية قسم المساهمين في الشركة وقدرته على تنظيم عملية نقل الملكية بحيث يتوفر نظام يفي بالغرض المطلوب.

وعلى الشركة تقديم طلب القيد، مرفقاً به جميع البيانات والمعلومات المطلوبة إلى السوق للدراسة والعرض على اللجنة لاتخاذ اللازم بشأنه.

4. التعامل بالأوراق المالية

يرفض كل تعامل يجري خارج القاعة، وينحصر حق التعامل داخلها بشركات الوساطة المرخصة من قبل السوق، ويسمح للمستثمرين بالتواجد داخل السوق لغرض الاطلاع على أسعار الأوراق المالية المتداولة[6].

– تستثنى الأوراق المالية من التداول داخل القاعة في الحالات التالية[7]:

1– التحويل الإرثي.

2– التحويل العائلي وما بين الزوجين وبين الأقارب حتى الدرجة الثانية.

3– عمليات مصرف قطر المركزي لحماية الأوراق المالية الحكومية أو المكفولة من الدولة.

4– عمليات تداول الأوراق المالية القطرية في مرحلة الاكتتاب الأولي بما في ذلك حالات الاكتتاب العام عند زيادة رأس المال من قبل شركات المساهمة.

5– عمليات البيع التي تتم بناء على حكم تسوية صادر من المحكمة.

6– أية عمليات أخرى ترى اللجنة استثناءها من التداول داخل القاعة وفقاً لما تراه مناسباً.

7–يقتصر التعامل في السوق على الأوراق المالية المنصوص عليها من هذا القانون، ويجوز للجنة أن ترخص بالتعامل في الأوراق المالية الأخرى القطرية؛

8– يجوز بقرار من مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح الوزير، التعامل في الأوراق المالية الصادرة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية والأجنبية، إذا اقتضت المصلحة العامة ذلكوتبين اللائحة الداخلية للسوق القواعد والأحكام التي تنظم قيد وقبول الأوراق المالية[8].

9– لا يجوز لأي شخص أن يتعامل مع السوق في أوراق مالية أو اجراء أي تصرف يتوقف عليه تحديد سعر أو قيمة أوراق مالية، متى كان ذلك التصرف مبنيا على معلومات غير متوفرة للجمهور، أو يعطي

أو من المحتمل أن يعطي فكرة خاطئة أو مظللة عن الأوراق المالية، أو كان من شأنه أن يسبب اضطرابا في الأسواق المالية[9].

5. خدمات الأوراق المالية

يشترط لمنح ترخيص مزاولة أنشطة خدمات الأوراق المالية، استيفاء طالب الترخيص للشروط التالية[10]:

1- أن يكون شركة قطرية يقتصر غرضها على مزاولة نشاط أو أكثر من الأنشطة المبينة في هذا النظام.

2- ألا يكون قد سبق الحكم على أحد أعضاء الإدارة العليا خلال خمس سنوات السابقة على تقديم طلب الترخيص بعقوبة جنائية أو بجنحة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو أحدى الجرائم المنصوص عليه من قانون الشركات التجارية، أو قانون سوق الدوحة للأوراق المالية أو الحكم بإشهار إفلاسه، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

3- أن تكون الإدارة التنفيذية وعلى الأقل ثلث أعضاء الإدارة العليا على قدر عال من الكفاءة والخبرة والأوراق المالية .

4- ألا يكون خاضعاً لإجراءات قانونية قد تؤثر على مركزه المالي أو القدرة على الوفاء بالمتطلبات التنظيمية للهيئة .

5-إلا يقل رأس المال المدفوع عن الحد الأدنى الذي تقرره الهيئة.

6-أن يقدم ضمانات مالية تقررها الهيئة.

7-أن تلتزم بما يلي:

أ-تعيين مدير تنفيذي متفرغ لإدارة العمل بالشركة.

ب- تعيين مسؤول التزام .

جـ- تعيين الأفراد المعتمدين بالعدد الملائم للنشاط وفقاً للمرفق الثاني من هذا النظام .

د-توفير الموارد المالية والفنية اللازمة.

هـ- توفير الضوابط الداخلية الملائمة لطبيعة النشاط .

8- سداد رسوم دراسة الطلب المستحقة للهيئة .

9- الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي للجهات الخاضعة لرقابته.

- يتقدم طالب الترخيص بطلب إلى الهيئة وفق النموذج المعتمد في هذا الشأن، وتسدد رسوم دراسة طلب الترخيص عند تقديمه، ولا ترد في حال رفضه[11].

6. التداول في سوق الدوحة

سيتم التطرق إلى قواعد التداول والتداول الالكتروني في سوق للدوحة إلى جانب توضيح ساعات وأيام التداول في الأوراق المالية وعمليات التسوية وأنظمة الاستثمار في السوق كما تم تقديم شرح مبسط لمؤشر السوق.

1_ قواعد التداول: هناك العديد من قواعد التداول أبرزها ما يلي:

– يتم تداول الأوراق المالية بالريال القطري، أو بأي عملة أخرى تكون مناسبة للأوراق المالية، وعند اجراء أي عملية تداول في البورصة أن يمتثلوا للمتطلبات التشغيلية والاجراءات الفنية الخاصة بالبورصة وشبكاتها كما هو محدد في القواعد التي تنشرها البورصة؛

– يتم تداول الأوراق المالية عن طريق التداول المستمر أو عن طريق المزاد وذلك حسب قرار البورصة الذي يصدر وفق سيولة الورقة المالية، باستثناء الوقت المحدد للتداول المستمر أو سوق المزاد، ويجوز للبورصة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الهيئة وقف تداول أي ورقة مالية، مؤقتا لمنع حالات الاضطراب في السوق وعدم انتظامه أو إذا كان من شأنه استمرار التعامل بها الاضرار بالسوق أو المتعاملين فيه[12].

– يعتمد لتداول الأوراق المالية داخل القاعة، نظام المزايدة المكتوبة على الألوان لأغراض عرض أوامر الشراء والبيع العادية والمتقابلة والخاصة وتنفيذها، كما تجري عمليات البيع بالمزاد العلني سواء بالاستناد إلى قرارات المحاكم أو بموجب قرارات مجلس إدارة الشركات في داخل القاعة وفقاً للتعليمات المتعلقة بالبيع بالمزاد العلني[13].

– يكون تداول الأوراق المالية المقيدة في السوق، والمقبول التعامل فيها، وفقاً للشروط والقواعد التي تقررها اللجنة، ويجب أن يتم التداول داخل قاعة السوق، وعن طريق أحد الوسطاء المقيدين لديها، وإذا أجريت بعض المعاملات على هذه الأوراق خارج السوق، فيجب أن تكون قد تمت وفقاً للضوابط والمعايير المحددة في اللائحة الداخلية والتعليمات التي تصدرها اللجنة[14].

2_ التداول الالكتروني: يقوم التداول الالكتروني على عوامل تكنولوجية متطورة تسهل معاملات التداول في الأوراق المالية، حيث قام سوق الدوحة للأوراق المالية بما يلي:

- في 05 سبتمبر 2010: حققت بورصة قطر إنجازا مهما وخطت خطوة مميزة ضمن خطتها الاستراتيجية الهادفة لتحويل الدوحة إلى مركز مالي هام، وتمثل هذاالإنجاز بالتحول لاستخدام منصة تداول جديدة تسمى منصة التداول العالمية(UniversalTrading Platform) UTP والتي دخلت حيز التنفيذ مع بداية تداولات هذا اليوم؛
- مع بدء العمل بنظام التداول الجديد سيكون سوق الأسهم القطرية من الاسواق التيتعمل بنفس التكنولوجيا المتقدمة التي تعمل بها أسواق رأس المال في الولايات المتحدة وأوروبا التابعة لـ NYSE Euronextعملاق البورصات العالمية والشريك الاستراتيجي لبورصة قطر منذ جوان2009، ويمثل هذا الإنجاز خطوة بارزة نحو الأمام لتطوير بورصة قطر من خلال وضع الأسس والقواعد للوصول إلى العالمية وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجال التداول، وليتماشى ذلك مع الرؤية الاستراتيجية لدولة قطر التي تسعى لتطوير السوق المالي القطري للوصول به إلى أعلى المستويات، ولتمتلك البورصة بذلك البنية التحتية اللازمة لتوسيع قدرات السوق فيما يخص إطلاق منتجات جديدة مثل السندات وغيرها من الأدوات المالية القابلة للتداول؛

- كما يأتي هذا الإنجاز تتويجا لسلسلة من الإنجازات التي شهدتها بورصة قطر ضمن مشروع الخطة الخمسية الرامي إلى تطوير بورصة قطر، حيث شهد العام التحول نحو قيام مصرف قطر المركزي بأعمال التسوية النقدية علاوة على فتح مجال التراخيص أمام البنوك المحلية لممارسة نشاطات الخدمات المالية في بورصة قطر وإجراء تعديلات على مؤشر البورصة[15].

3_أيام وساعات التداول:

- تحدد البورصة بعد موافقة الهيئة، أيام التداول سنويا وكذلك عدد ساعات التداول، ووقت الافتتاح والاغلاق عن طريق الاشعار الذي تنشره وتبلغ به الأعضاء، كما يجب على الأعضاء، عند إجراء التداول في البورصة، أن يمتثلوا للمتطلبات التشغيلية والإجرائية والفنية الخاصة بأنظمة البورصة وشبكاتها، كما هو محدد في القواعد أو الإشعارات التي تنشرها البورصة إضافة إلى ما تنص عليه اتفاقية العضوية[16].

-حيث يتم التداول في بورصة قطر كما يلي[17]:

- من يوم الأحد إلى يوم الخميس
- ما قبل الافتتاح 09:00 صباحا
- الافتتاح 09:30 صباحا
- الأخير 01:10 مساءا
- الاغلاق 01:15 مساءا

4_أنظمة الاستثمار في البورصة

تم السماح لمواطني دول مجلس التعاون بالاستثمار في قطاعي الصناعة والخدمات بنسبة لا تتجاوز 25 % ووافق مجلس الوزراء الموقر في التاسع والعشرين من شهر ماي2002 على مشروع قانون صناديق الاستثمار التي تتيح لغير القطريين الاستثمار في جميع الشركات المساهمة المدرجة في السوق، وقد تم تأسيس بعض تلك الصناديق منها صندوق (الوسيلة) وصندوق (الوطني 2) وصندوق (بوابة قطر (بالإضافة إلى قيام السوق بفتح باب الاستثمار في الأسهم المدرجة في السوق أمام المستثمرين من غير القطريين تنفيذا للقانون رقم (2) لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام قانون رقم (13) لعام 2000بشأن تنظيم رأس المال الأجنبي[18].

5_التسوية والمقاصة: يتولى قسم التسويات والتقاص القيام بالواجبات والمهام الآتية[19]:

1-مراجعة وتدقيق كافة التقارير الخاصة بعمليات التسويات والتقاص ووضع الإجراءات اللازمة لحفظها.

2-الإشراف والمتابعة الكاملة على جميع عمليات التسويات والتقاص.

3-متابعة الصفقات المسواة وغير المسواة.

4- التوقيع على تقارير الصفقات المسواة وغير المسواة.

5-متابعة شكاوى الوسطاء والعملاء المتعلقة بالتسوية.

6-التعاون مع إدارة المعلومات وعلاقات السوق في وضع الإحصاءات والبيانات عن العمليات المسواة

وغير المسواة وأسباب عدم تسويتها.

7-التأكد من إدخال الوسطاء لبيانات العقود المبرمة للنظام (العقود النصفية).

8- إعداد تقرير بالمساهمين الذين خالفوا الحد الأقصى للملكية.

9-الإشراف على جلسات المخالصة/ التسوية المالية بين الوسطاء.

10-إعداد تقرير بالعقود الغير مسواة موضحاً أسباب عدم تسويتها وتقديمه لمدير الإدارة.

11-التأكد من أن دورة التداول لا تزيد عن 3 أيام من اليوم التالي لتاريخ إتمام الصفقة.

12-حل القضايا المتعلقة بالعمليات الغير مسواة بسرعة.

13-إلغاء وإعادة إدخال العقود النصفية في حالة نقصانها أو احتوائها على أخطاء.

14-إلغاء عقود القاعة المدخلة إلى النظام بناء على توجيهات مسؤول القاعة.

6_مؤشر بورصة قطر: يقوم مؤشر بورصة قطر بقياس أكبر 20 سهما في السوق القطري وأكثرها سيولة، وفي أول يوم تداول من شهري أفريل وأكتوبر، يتم إعادة تقييم المؤشر ليحدد بذلك ما إذا كانت المكونات القائمة لا زالت تستوفي معايير المؤشر (القائمة على قيمة الرسملة السوقية)، ويتم ترتيب جميع الشركات المدرجة من خلال رسملة سوق الأسهم المتاحة للتداول حيث يتم إعطاء هذا العامل وزنا قدره 50 %أما العامل الثاني وهو متوسط قيمة التداول اليومية فيتم إعطاءه وزن قدره50 % أيضا، أما الشركات التي يبلغ معدل دوران أسهمها أقل من 5 % فيتم استبعادها من المراجعة السنوية، كما هو الحال بالنسبة للشركات التي لا يملك فيها المساهم الواحد أقل من 1% من الأسهم القائمة وعلى هذا الأساس يتم تحديد المكونات العشرين لمؤشر البورصة للأشهر الستة التالية، وعند تحديد وزن كل سهم من الأسهم المكونة للمؤشر يتم تطبيق سقف قدره 15% لكلسهم من الأسهم المكونة للمؤشر، وفي حال كان وزن السهم أكثر من 15% عندها يتم توزيع الترجيح الزائد بشكل متناسب على مكونات المؤشر المتبقية، وفي مثل هذه الحالات فإن تغيير أوزان مكونات المؤشر يحدث في أوقات المراجحة فقط، وفي 06 ماي سنة 2010 أعيدت تسمية المؤشرDSM20 ليصبح اسمه بورصة قطر QE IndeX، وفي نفس الوقت تم اجراء تعديلات على معايير اختيار الشركات العشرين التي يتكون منها المؤشر[20].

II. مؤشرات أسعار الأسهم لسوق الدوحة قبل الأزمة المالية خلال الفترة(2005- 2007)

سجلت البورصات العالمية قبل الأزمة المالية ارتفاعا متميزا في مؤشرات أسعار الأسهم باستثناء بورصات الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، كما حققت بورصات وأسواق رأس المال الخليجية والعربية خاصة الدول المصدرة للنفط أرقاما قياسية في مؤشرات أدائها وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى التحسن المستمر لعوائد الشركات المدرجة في أسواقها المالية خلال هذه الفترة باستثناء التراجع الذي شهدته سنة 2006.

- أما سوق الدوحة للأوراق المالية فقد حقق خلال فترة ما قبل الأزمة المالية انتعاشا رغم وجود بعض التذبذبات نوعا ما كما سيتم توضيحه من خلال الجدول التالي.

الجدول 01

المؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق الدوحة خلال الفترة (2005-2007)

السنة Year	النقطة Points	التغير عن السنة الماضية Prior Year Change	التغير٪ % Change
2007	9,580.45	2,447.45	34.31
2006	7,133.00	3,920.00	-35.47
2005	11,053.00	4,559.44	70.21

المصدر:سوق الدوحة للأوراق المالية، التقرير السنوي لسنة 2007، ص 27.

- حقق المؤشر العام لأسعار الأسهم تطورا كبيرا في سنة 2005، حيث سجل في بداية السنة 7269.51 نقطة كأدنى مستوى له ليرتفع بعد ذلك شهر مارس إلى 11148.30 نقطة، إلا أنه سجل بعض التذبذبات إلى غاية شهر ماي حيث وصل إلى 9078.04 نقطة، ليعود إلى الارتفاع بعد ذلك إلى أعلى مستوى له في شهر سبتمبر بـ 12512.23 نقطة، ليتراجع بعد ذلك ويغلق في نهاية السنة بـ 1105306 نقطة، أي بنسبة ارتفاع 70.21% خلال سنة 2005 ككل مقارنة بسنة 2004، وهذا راجع لتأثير العوامل الايجابية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي الذي شهدته دولة قطر ودول الخليجية نتيجة ارتفاع العوائد النفطية إلى جانب ربحية الشركات المدرجة في السوق، كما يوضحها الشكل التالي.

الشكل 01

المؤشر العام لأسعار الأسهم شهريا لسوق الدوحة للأوراق الماليةخلال سنة2005

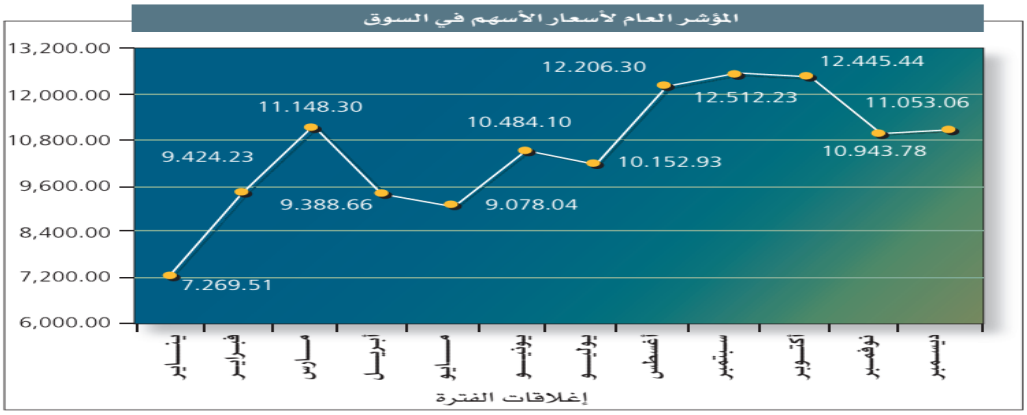

المصدر: سوق الدوحة للأوراق المالية، التقرير السنوي لسنة 2005، ص 14.

-هذا دليل على عدم وجود بوادر للأزمة المالية العالمية نتيجة الانتعاش الذي شهده السوق خلال 2005، إلا أن المؤشر في سنة 2006 سجل تراجعا كبيرا حيث أقفل بـ 7133.00 نقطة في نهاية السنة بعد تسجيله انخفاضا ملحوظا خاصة بعد شهر مارس إلى غاية نهاية السنة، أي بانخفاض قدر بحوالي 3920.06 نقطة ما نسبته 35.47% (في بداية السنة سجل 10526.12 ليغلق بـ 7133.00) وهذا التراجع ناتج عن عوامل اقتصادية عديدة. (أهمها ارتفاع أسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية والذي

انعكس على سلبا على مستويات السيولة مع تزايد أسعار الفائدة وهذا راجع لارتباط عملات الدول الخليجية بالدولار الأمريكي، إلى جانب التصحيح السعري للمؤشر في البورصات الخليجية خلال سنة 2006)[21]، كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل 02

المؤشر العام لأسعار الأسهم شهريا لسوق الدوحة للأوراق المالية خلال سنة2006

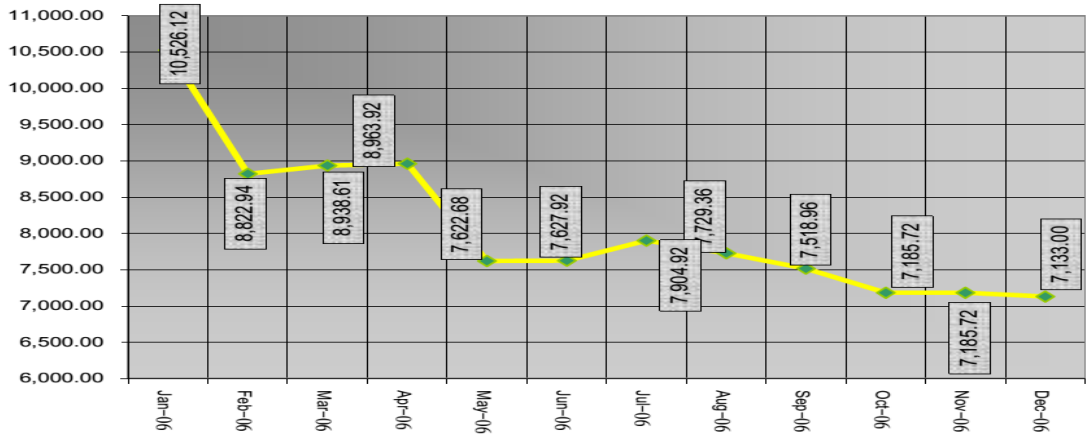

المصدر: النشرة السنوية لسوق الدوحة للأوراق المالية لسنة 2006، ص 01.

–سجل مؤشر أسعار الأسهم خلال سنة 2007 تطورا ملحوظا، حيث افتتح في بداية السنة عند 7133.00 نقطة، لينخفض بعد ذلكخاصة في نهاية الربع الأول من السنة حيث سجل تراجعا بنسبة 16.3%مقارنة مع نهاية الربع الرابع من سنة 2006، ومقارنة مع الربع الأول أيضا فقد انخفض بما نسبته 32.6% (كما هو موضح في الشكل الموالي).

الشكل 03

تطور مؤشر سوق الدوحة خلال الربع الأول من سنة2007

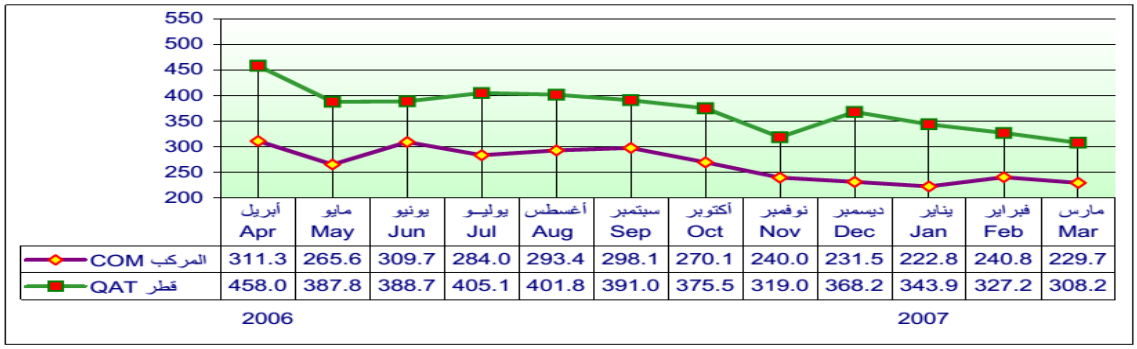

نسبة التغير بين الفترتين (%)	Mar مارس 2007	Mar مارس 2006	نسبة التغير بين الفترتين (%)	Mar مارس 2007	Dec ديسمبر 2006
-32.6	308.2	457.5	-16.3	308.2	368.2

المصدر: صندوق النقد العربي، **قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية النشرة الفصلية**، العدد 49، 2007، ص 65.

– إلا أنه بدأ بالارتفاع في بداية شهر أفريل من نفس السنة ليتجاوز 10000 نقطة كأعلى مستوى له في 24 أكتوبر ليغلق في نهاية السنة عند 9580.45 نقطة أي بنسبة ارتفاع في السنة قدرت بـ 34.31% مقارنة بسنة 2006، وهذا نتيجة لارتفاع أسعار النفط ما انعكس ايجابا على الأسواق المالية لدول الخليج و سوق الدوحة للأوراق المالية، إلى جانب دخول المستثمرين الجدد في البورصات العربية جراء تهريب

أصولهم لتفادي المخاطر من الأسواق المالية الأمريكية والمتقدمة باعتبارها أسواق بدأت تظهر فيها بوادر الأزمة المالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة التداول في سوق الأوراق المالية للدوحة وارتفاع مؤشرات الأسعار به.(كما هو موضح في الشكل الموالي)

الشكل 04

المؤشر العام لأسعار الأسهم شهريا في سوق الدوحة للأوراق المالية في سنة2007

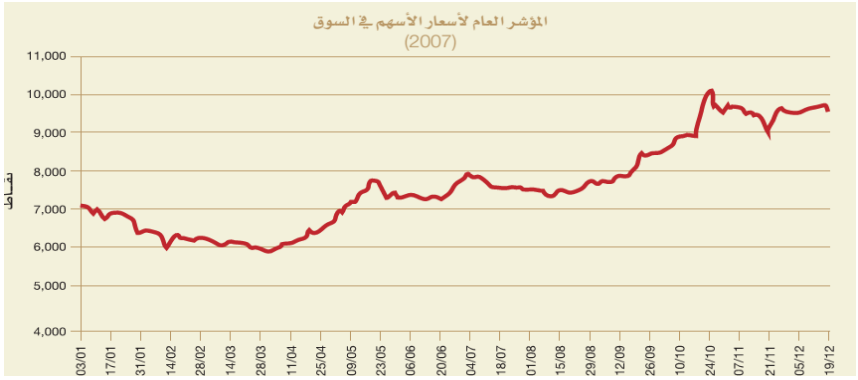

المصدر: سوق الدوحة للأوراق المالية، التقرير السنوي لسنة 2007، ص 15.

– لم يتأثر المؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة المدروسة (2005– 2007) بالأزمة المالية العالميةوالتي بدأت بوادرها في الظهور سنة 2007 حيث كان تأثيرها على مؤشرات أسعار الأسهم في البورصات العالمية المتقدمة بصفة عامة وعلى البورصات الأمريكية بصفة خاصة باعتبار أن الأزمة نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن سوق الدوحة حقق تراجعا ضئيلا في أسعار الأسهم.

– ومن هذه المعطيات يمكن استنتاج أنه خلال الفترة التي سبقت سنة 2008 لم يكن هناك بوادر للأزمة المالية ظهرت على سوق الدوحة للأوراق المالية، بل هناك تذبذب في مؤشرات أسعار الأسهم يمكن اعتباره طبيعي والدليل على ذلك أنه في سنة 2007 حقق المؤشر ارتفاع بنسب معتبرة وهي 34.31%، كما يوضحه الشكل التالي من خلال تطور المؤشر العام لأسعار الأسهم في الفترة (2005– 2007).

الشكل 05

المؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق الدوحة خلال الفترة (2005 – 2007)

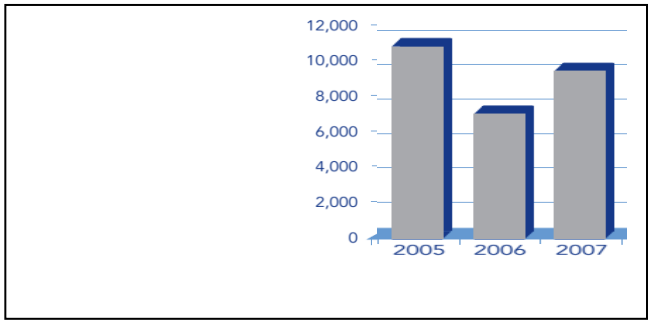

المصدر: بورصة قطر، التقرير السنوي لسنة 2010، ص 35.

III. مؤشرات أسعار الأسهم لسوق الدوحة للأوراق المالية أثناء الأزمة (2008-2012)

استمرت الأزمة المالية العالمية في التأثير وبشكل كبير على مختلف الأسواق المالية العالمية خاصة في المتواجدة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما كان لها انعكاسات كبيرة أيضا على الدول الخليجية والعربية إلا أن هذا التأثير كان بدرجات متفاوتة الحدة حسب طبيعة وكفاءة كل سوق مالي بها، أما عن سوق الأوراق المالية للدوحة خلال هذه الفترة سجل تراجعا كبيرا بسبب الأزمة المالية العالمية كما سيتم توضيحه من خلال ما يلي.

1. تطور مؤشرات أسعار الأسهم لسوق الدوحة خلال الفترة (2008-2010)

يمكن تقديم جدول يوضح تطور مؤشرات الأسعار خلال الفترة 2008-2010 من حيث التغير عن السنة الماضية والنقاط التي سجلها المؤشر كما يلي:

الجدول 02

مؤشرات أسعار الأسهم لسوق الدوحة خلال 2008- 2010

السنة	النقطة	التغير عن السنة الماضية	التغير%
2010	8681.65	1722.48	24.75
2009	6959.17	73.05	1.06
2008	6886.12	-2694.33	-28.12

المصدر: بورصة قطر، **التقرير السنوي لسنة 2012**، ص 14.

- بدأت تداعيات الأزمة المالية العالمية تظهر على سوق الأوراق المالية للدوحة، حيث واصل المؤشر في الارتفاع إلى غاية جوان 2008بتجاوزه 12000 نقطة، ليبدأ في التراجع بعد ذلك من شهر جويلية إلى نهاية السنة وخاصة في الربع الأخير من سنة 2008 بتسجيله تراجع بنسبة 21% عن الربع الثالث من نفس السنة كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل 06

تطور مؤشر سوق الدوحة خلال الربع الرابع من سنة 2008

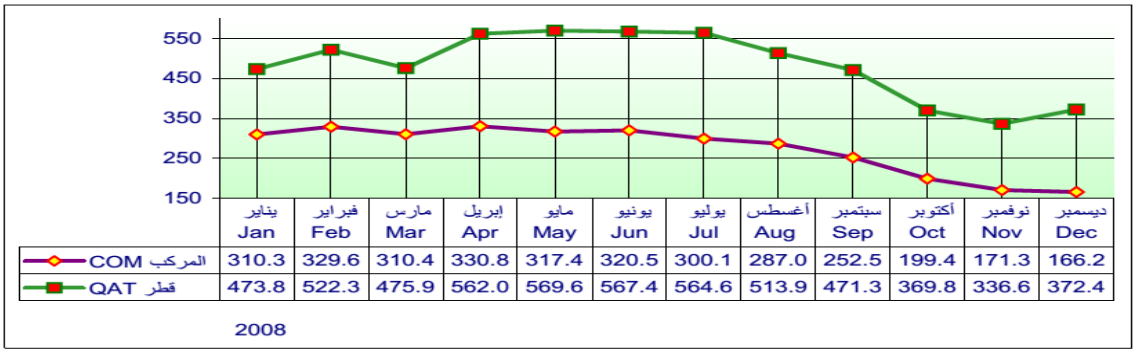

نسبة التغير بين الفترتين (%)	ديسمبر Dec 2008	ديسمبر Dec 2007	نسبة التغير بين الفترتين (%)	ديسمبر Dec 2008	سبتمبر Sep 2008
-22.2	372.4	478.7	-21.0	372.4	471.3

المصدر: صندوق النقد العربي، **أداء أسواق الأوراق المالية العربية النشرة الفصلية**، العدد 56، 2008، ص 63.

– ليسجل تراجع على مدى السنة ويغلق بـ 6886.12 نقطة، أي بنسبة انخفاض 28.12% مقارنة بسنة 2007 (كما هو موضح من الاشارة السالبة في الجدول السابق)، وهذا دليل على انعكاس الأزمة المالية على سوق الدوحة للأوراق المالية باعتبار الأسواق المالية قناة لانتقال الأزمات المالية نتيجة الترابط فيما بين الأسواق،كما هو موضح في الشكل التالي.

الشكل 07

مؤشر أسعار الأسهم شهريا لسوق الدوحة في سنة 2008

المصدر: سوق الأوراق المالية، **التقرير السنوي لسنة 2008**، ص 16.

– واصل المؤشر في الانخفاض إلى غاية شهر مارس 2009 بتجاوزه 4000 نقطة (انخفض بحوالي 2600 نقطة عن اغلاقه سنة 2008)، وأغلق في نهاية السنة بـ 6959.17 مما يظهر التأثير الكبير للأزمة المالية على مؤشر أسعار الأسهم لبورصة قطر خلال سنة 2009، إلا أن بعد ذلك ارتفع المؤشر تدريجيا بداية من شهر أفريل ليتجاوز 7000 نقطة في شهر ماي كأدنى مستوى له ليتراجع بفعل الأزمة المالية العالمية ويسجل العديد من التفاوت في الأداء ليغلق في نهاية السنة بـ 6959.17، ومن الواضح أن الأزمة المالية العالمية انعكست وبشكل كبير على مؤشرات الأسعار في سوق الأوراق المالية للدوحة (بورصة قطر) سنة 2009،كما هو موضح في الشكل التالي.

الشكل 08

مؤشر أسعار الأسهم شهريا لسوق الدوحة خلال سنة 2009

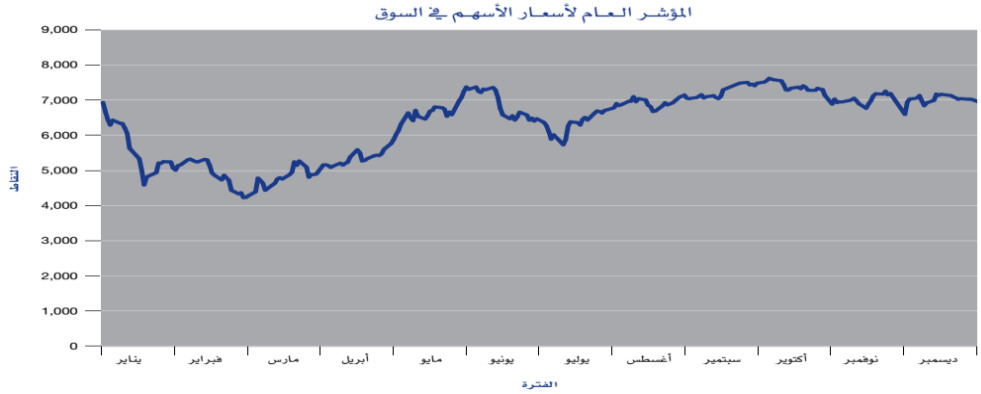

المصدر: بورصة قطر، **التقرير السنوي لسنة 2009**، ص 17.

– أما في سنة 2010 فقد سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم في بورصة قطر تذبذبات عديدة ومتفاوتة بين الارتفاع والانخفاض بسبب تراجع الانتعاش العالمي وتضرر البورصات العالمية بتداعيات الأزمة المالية

التي بلغت ذروتها سنة 2009، إلا أنه سجل ارتفاع في السنة بنسبة 24.75%مقارنة بسنة 2009 و بـ 8681.65 نقطة أي سجل زيادة بـ 1722.48 نقطة.

2. تطور مؤشرا أسعار الأسهم لسوق الدوحة خلال الفترة (2012-2011)

يمكن تقديم جدول يوضح تطور مؤشرات أسعار الأسهم في سوق الدوحة للأوراق المالية (بورصة قطر) خلال الفترة 2011-2012 من حيث التغير عن السنة الماضية والنقاط التي سجلها المؤشر كما يلي

الجدول 03

مؤشرات أسعار الأسهم في سوق الدوحة خلال 2011- 2012

السنة	النقطة	التغير عن السنة الماضية	التغير%
2012	8358.94	-420.09	-4.79
2011	8779.03	97.38	1.12

المصدر: بورصة قطر، **التقرير السنوي لسنة 2012**، ص 14.

كما أن في سنة 2011 شهد المؤشر نوع من عدم الاستقرار ناتج عن التصحيحات العديدة للمؤشرات في البورصات العالمية لمواجهة الأزمة المالية (والتي تمثل تعديل الأسهم القابلة للتداول ضمن عينة المؤشر على مدار السنة سواء بزيادة رؤوس أموالها بطرق مختلفة، أو بتعديل عضوية مجلس الادارة أو فك الحظر عن أسهم المؤسسة علما أن هذه التعديلات لا تؤثر على القيمة الافتتاحية للمؤشر إلا أنها تغير من وزن الشركة في المؤشر)، هذا من جهة إلى جانب ظهور بوادر الأزمة اليونانية والتي تعرف بأزمة الديون السيادية من جهة أخرى والتي أثرت على حجم القروض وعلى عملات العديد من دول اليورو (كفرنسا وألمانيا)، إلا أنه برغم كل هذه التغيرات فقد أغلق المؤشر في بورصة قطر بـ 8779.03 نقطة أي ازداد بنسبة 1.12% فقط مقارنة بما كان عليه سنة 2010.

- وفي سنة 2012 انخفض المؤشر خاصة في الربع الثاني من السنة، حيث تراجع المؤشر بنسبة 8.73% خلال الربع الثاني ليصل إلى 8123 نقطة في نهاية جوان 2012، فيما كان هذا المؤشر قد سجل ارتفاعا عن الربع الأول بنسبة 1.37%، ليسجل المؤشر تراجع على مدار السنة بـ 420.09 نقطة ليغلق بـ 8358.94 نقطة أي تراجع بما نسبته 4.79%(كما هو موضح في الشكل التالي).

الشكل 09

تطور مؤشر بورصة قطر خلال الربع الثاني من سنة 2012

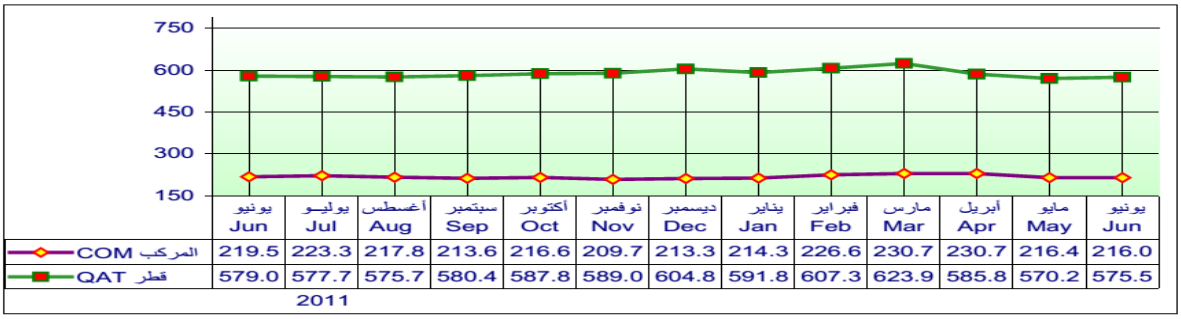

يونيو 2012 June	مارس 2012 Mar	نسبة التغير بين الفترتين (%)	يونيو 2012 June	يونيو 2011 June	نسبة التغير بين الفترتين (%)
575.5	624.0	-7.8	575.5	579.0	-0.6

المصدر:صندوق النقد العربي، **أداء أسواق الأوراق المالية العربية النشرة الفصلية**، العدد 69، 2012، ص 77.

ولتوضيح درجة الانعكاس أكثر على سوق الدوحة خلال الفترة بين (2012-2008)، يمكن متابعة الشكل التالي.

الشكل 10

مؤشرات أسعار الأسهم لسوق الدوحة خلال الفترة 2005- 2012

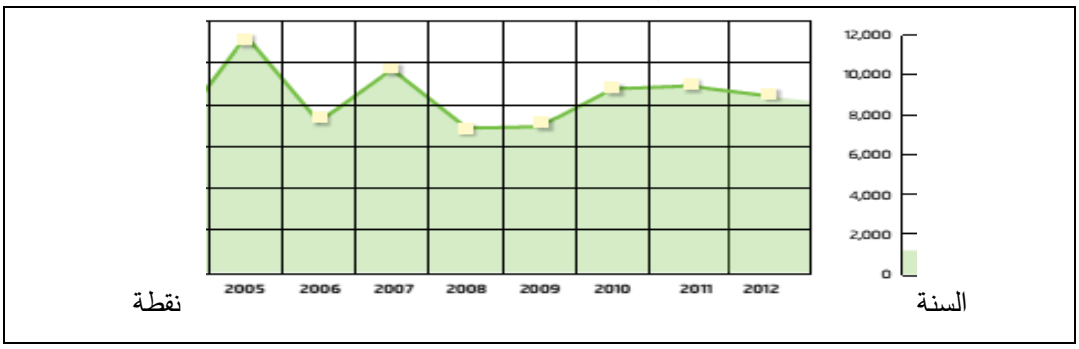

المصدر: بورصة قطر، التقرير السنوي لسنة 2012، ص 14.

* مما سبق يمكن استنتاج أن سوق الدوحة للأوراق المالية (بورصة قطر) تأثر بشكل واضح من تداعيات الأزمة المالية العالمية، فقد وصل تأثير الأزمة ذروته خلال هذه الفترة وخاصة في أواخر سنة 2008 وبداية سنة 2009 ليسجل بعد ذلك تذبذبات عديدة أيضا جراء الأزمة المالية العالمية، كما هو موضح في التراجع الكبير للمؤشر سنة 2012.

ثالثا: مؤشرات أسعار الأسهم لسوق الدوحة للأوراق المالية بعد الأزمة المالية (2013- 2015)

- خلال هذه الفترة سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم في بورصة قطر ارتفاعا ملحوظا نتيجة الخروج التدريجي لتداعيات الأزمة المالية والتقليل من حدتها وآثارها.

-حيث ارتفع المؤشر في بورصة قطر سنة 2013 بنسبة تغير 24.17%عن النسبة التي حققها في سنة 2012، وأغلق عند 10379.59 نقطة، ليواصل ارتفاعه في سنة 2014 ليغلق عند 12285.78 نقطة أي ما نسبته 18.36%، كما أن التغير في التقاط سجل ارتفاع ففي 2013 ارتفع بـ 2020.65 نقطة وفي

2014 ارتفع بـ 1906.19، وهذا يوضح أن البورصة حققت مرحلة انتعاش نسبيا خلال فترة ما بعد الأزمة المالية كما يوضحه الجدول التالي.

الجدول 04

مؤشرات أسعار الأسهم في سوق الدوحة خلال 2013– 2014

السنة	النقطة	التغير عن السنة الماضية	التغير %
2014	12285.78	1906.19	18.36%
2013	10379.59	2020.65	24.17%

المصدر:بورصة قطر، التقرير السنوي لسنة 2014، ص 21.

– كما يمكن توضيح تراجع تداعيات الأزمة المالية على مؤشر أسعار الأسهم وذلك بارتفاع المؤشر خلال فترة ما بعد الأزمة المالية ليعود الاستقرار تدريجيا في المؤشر بعد سنة 2012 وليفوق بعد ذلك ما كان عليه في سنة 2005، حيث كان المؤشر العام لأسعار الأسهم قد حقق أعلى مستوى له في سنة 2005، ليتراجع بسبب الأزمة المالية بشكل كبير خاصة في سنتي 2008 و 2009، ليشهد تذبذبات حادة في التغير في المؤشر إلى غاية سنة 2012 والتي ارتفع فيها المؤشر بشكل ملحوظ نتيجة تراجع آثار الأزمة المالية والتي قلت حدتها في هذه السنة نتيجة للجهود المبذولة لمواجهتها، ليستمر في الارتفاع إلى غاية سنة 2014، كما هو موضح في الشكل التالي.

الشكل 11

تطور مؤشر أسعار الأسهم في سوق الدوحة من 2005–2014

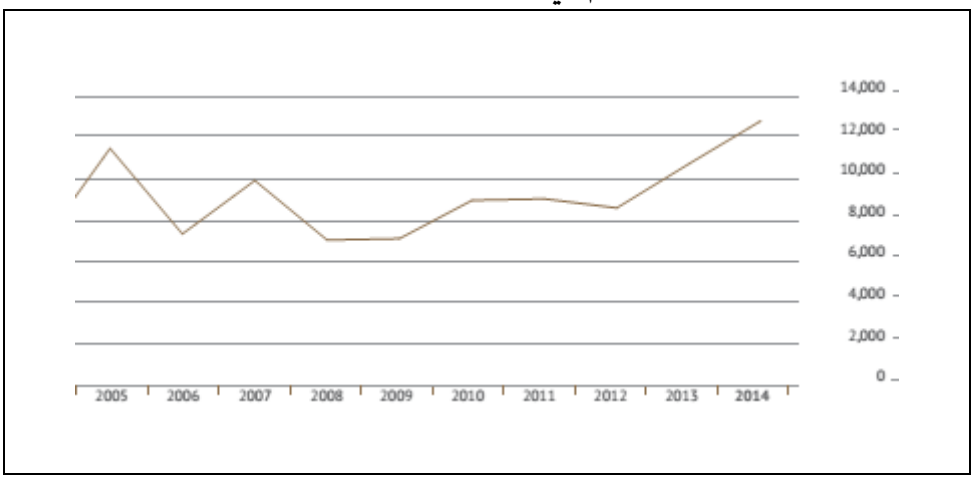

المصدر:بورصة قطر، التقرير السنوي لسنة 2014، ص 21.

–أما عن مؤشر الأسعار في البورصة القطرية فقد تراجع خاصة في الربع الثالث من سنة 2015 بنسبة 06% أي بأكثر من 730 نقطة وليغلق عند 11465 نقطة نهاية سبتمبر 2015 (كما يبينه الشكل التالي).

الشكل 12

تطور مؤشر بورصة قطر خلال الربع الثالث من سنة 2015.

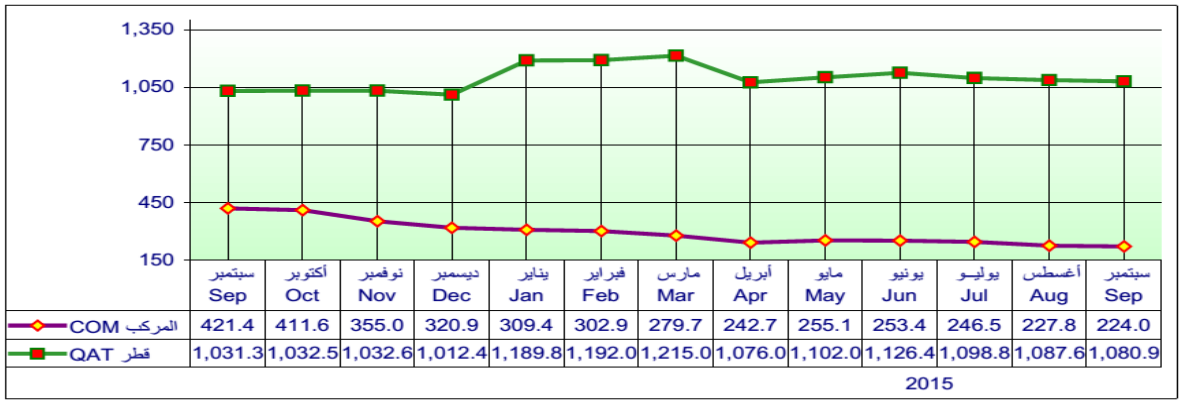

نسبة التغير بين الفترتين (%)	سبتمبر 2014 Sep	سبتمبر 2015 Sep	نسبة التغير بين الفترتين (%)	يونيو 2015 June	سبتمبر 2015 Sep
4.8	1031.3	1080.9	-4.0	1126.4	1080.9

المصدر: صندوق النقد العربي، **أداء أسواق الأوراق المالية العربية النشرة الفصلية**، العدد 82، 2015، ص 65.

- كما يبين الجدول التالي التغيرات التي حدثت في المؤشر على مدار سنة 2015.

الجدول 05

مؤشر أسعار الأسهم لبورصة قطر خلال سنة 2015

نسبة التغير % Change Prct.	قيمة التغير Change Value	قيمة المؤشر Index Value	المؤشر العام Market Index
-15.11 %	-1856.42	10,429.36	

المصدر: بورصة قطر، نشرة التداول السنوية لسنة 2015، ص 2.

- سجل المؤشر تراجعا بنسبة 15.11%عن نسبته في 2014 أي بانخفاض 1856.42 نقطة والواضح أنه خلال هذه السنة شهد مرحلة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض ففي السداسي الأول حقق ما بين (11000 و 13000 نقطة) ليسجل بعد ذلك انخفاض كبير بين (9000 و 11000 نقطة) ليغلق في نهاية السنة عند 10429.36 نقطة كما يبينه الشكل التالي.

الشكل 13

مؤشر أسعار الأسهم لبورصة قطر خلال سنة 2015

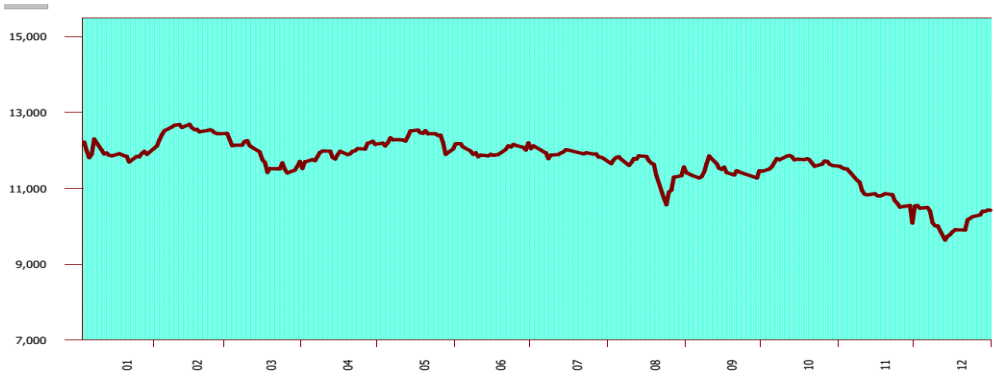

المصدر: النشرة السنوية لبورصة قطر لسنة 2015، ص 1.

– وكنتيجة لهذا التحليل يمكن القول أن بورصة قطر سجلت أداء متميزا بالارتفاع في مؤشرات أسعار الأسهم وهذا دليل على تراجع تأثير الأزمة المالية على البورصة خلال هذه الفترة، إلا أن في سنة 2015 سجلت انخفاضا في تطور المؤشرات وهذا راجع لعوامل داخلية في البورصة.

النتائج:

من خلال دراسة انعكاسات الأزمة المالية على سوق الدوحة للأوراق المالية تم التوصل إلى النتائج التالية:

– استمر سوق الأوراق المالية للدوحة منذ تأسيسه في التطور ليصبح واحد من أهم أسواق الأوراق المالية في منطقة الخليج حيث حقق العديد من الانجازات، كما ارتفع عدد الشركات به ليشمل أكبر الشركات القطرية التي تشكل جزء مهما من الاقتصاد الوطني.

– حقق سوق الدوحة للأوراق المالية سنة 2005 أعلى مستوى له في أداء مؤشر أسعار الأسهم، كما سجل نشاط التداول ارتفاعا متميزا خلال فترة ما قبل الأزمة المالية، ما يدل على انتعاش السوق قبل الأزمة المالية.

– تحول سوق الدوحة للأوراق المالية إلى بورصة عالمية تعمل وفق أحدث النظم بعد اتفاقية الشراكة سنة 2009 مع بورصة (نايسيورونكست)NYSE Euronext لتصبح بعد الشراكة الاستراتيجية بورصة دولية وفقاً لأعلى المستويات.

– انعكست الأزمة المالية العالمية على سوق الأوراق المالية للدوحة بالانخفاض في مؤشرات أسعار الأسهم القابلة للتداول وقيمتها السوقية خاصة لسنتي 2008 و 2009.

– سجلت قيمة الرسملة في السوق تذبذبا إلا أنها حققت ارتفاعا ملحوظا أثناء الأزمة المالية رغم الثبات النسبي لعدد الشركات المدرجة في السوق الذي سجل زيادة في ادراج الشركات خلال فترة ما قبل الأزمة المالية.

– انخفض نشاط التداول من خلال تراجع قيمة الأسهم المتداولة ومعدلات التداول وعدد الصفقات نتيجة الأزمة المالية ليسجل فترات تذبذب خلالها، ما يدل على الانعكاس الكبير للأزمة المالية على بورصة قطر، ليعود إلى الارتفاع بعد ذلك جراء مجابهة الأزمة المالية وتراجع تداعياتها على الاقتصاد العالمي ككل.

– حسب تحليل نسب تعامل المستثمرين في بورصة قطر للفترة ما بعد الأزمة المالية العالمية فقد انخفضت بنسب ضئيلة حيث يمكن ارجاع سبب هذا الانخفاض إلى عوامل نفسية سيطرت على توجهات المستثمرين ولكن سرعان ما استعادت البورصة القطرية عافيتها، وكانت الأقل تراجعا بينأسواق وبورصات دول مجلس التعاون الخليجي من حيث تعاملات المستثمرين.

المراجع والهوامش:

[1]الموقع الالكتروني**www.qe.com.qa**تاريخ الاطلاع يوم 2016/03/16 على الساعة 15.43.

[2]القانون رقم 14 لسنة 1995،المادة 01.

[3]القرار الوزاري رقم 11 لسنة 1999،الفصل الرابع، المادة 39.

[4]القرار الوزاري رقم 08 لسنة 1997، الباب الثاني، الفصل الأول، المادة 01.

[5]القرار الوزاري رقم 08 لسنة 1997،المادة 02.

[6]القرار الوزاري رقم 10 لسنة 1999، الفصل السادس، الباب الرابع، المادة 76.

[7]القرار الوزاري رقم 10 لسنة 1999، المادة77.

[8]القانون رقم 14 لسنة 1995،الفصل الأول، المادة 04.

[9]القانون رقم 08 لسنة 2012، المادة 34.

[10] قرار مجلس ادارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم 05 لسنة 2009، **<< اصدار نظام خدمات الأوراق المالية>>**، الفصل الثاني، المادة 05.

[11] الموقع الالكتروني www.sjc.gov.qa تاريخ الاطلاع 2016/04/09 على الساعة 12:29.

[12]الموقع الالكتروني**www.qe.com.qa**تاريخ الاطلاع يوم 2016/04/11 على الساعة 09:25.

[13]القرار الوزاري رقم 10 لسنة 1999، الفصل السادس، الباب الرابع، المادة 78.

[14]القانون رقم 14 لسنة 1995،الفصل الأول، المادة 05.

[15]الموقع الالكتروني www.souqaldoha.comتاريخ الاطلاع 2016/04/11 على الساعة 17:52.

[16]الموقع الالكتروني www.almeezan.qaتاريخ الاطلاع يوم 2016/04/12 على الساعة 17:09.

[17]الموقع الالكتروني www.mubasher.info تاريخ الاطلاع يوم 2016/04/12 على الساعة 17:23.

[18]الموقع الالكتروني**www.mofa.gov.qa**تاريخ الاطلاع يوم 2016/04/10 على الساعة22:45.

[19]القرار الوزاري رقم 11 لسنة 1999،الفصل الثالث، المادة 36.

[20] الموقع الالكتروني **www.qe.com.qa** تاريخ الاطلاع يوم 2016/04/12 على الساعة 16:05.

[21] سوق الدوحة للأوراق المالية، **التقرير السنوي لسنة 2006**، ص 12.